

مسائل نحوية ليست خلافية بين سيبويه ، والأخفش - القسم الأول -

أ.م.د.مازن عبد الرسول سلمان ، م.د.قاسم محمد أسود ، م.م.نبأ شاهر اسماعيل

المقدمة

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله ، وآله ، وارض اللهم عن اصحابه ومن سار على نهجه ، واقتفى أثره .

أما بعد ..

فبعدّ الخلاف النحوي من الظواهر التي أُرقت الدرس النحوي ، وزادت من مصاعبه ؛ ذلك أنّ تعدّد الآراء في المسائل النحوية يقدح في استقرارها ، واستيعابها ، والخلوص منها الى رأي ثابت بيّن القيد ، موحد الشرط ، والتوجيه ، والدلالة .

وإذا ما زدنا عليه اضطراب العزو في بعض تلكم المسائل التي يزعم النحاة أنها خلافية فإنّ الأمر سيزداد تعقيدا ، ولاسيما أن كان اضطراب العزو يشمل علمين من أبرز علماء العربية المؤسسين ، وهما : سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) .

ومن هنا تأتي أهمية البحث فهو جهد يتقصّى مسائل الخلاف التي وردت في مؤلفات بعض النحاة القدماء ، والباحثين المعاصرين على أنها خلافية بين هذين العالمين (رحمهما الله) . في حين أن تتبعها والتحقق منها في مؤلفيهما (الكتاب) ، (ومعاني القرآن) يثبت أنها ليست خلافية بينهما ، وأنهما يتفقان في توجيه هذه الأحكام ، وأنّ ما عزي اليهما بهذا الشأن غير دقيق .

وبذا فإن البحث يسهم في استقرار عدد من الاحكام النحوية ، إذ يلغي توجيهها عزي الى احدهما على أنه خلاف مع النحوي الآخر ، ويوحد توجيه الحكم النحوي .

ونحسب أنّ الدرس النحوي العربي به حاجة ماسّة الى مثل هكذا جهد يقوّم مشكلات تراثه ، ويشدّبه من هذا الخلط ، والاضطراب .

ونود أن نشير الى أننا قد وقفنا على ما يقرب من عشر مسائل نحوية أثبت تحققنا منها أنها ليست خلافية بيد أن صعوبة استيفاء المسألة على شكلها الأمثل لكوننا ملزمين بوقت المؤتمر المحدد لتسلم البحوث قد جعلنا نفتصر على تناول ثلاث مسائل فقط وهي :

المسألة الأولى : نعت المعرفة بالنكرة ، والنكرة بالمعرفة .

المسألة الثانية : عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور .

المسألة الثانية : عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع .

نسأل الله تعالى أن يمنحنا الفكر المحقق الناقد ، والقلم المسدد الناصح .. فهو الموفق .. والمسدد ، والهادي الى الصواب .

الباحثون

المسألة الأولى : نعت المعرفة بالنكرة ، والنكرة بالمعرفة :

منع النحاة نعت المعرفة بالنكرة، ونعت النكرة بالمعرفة، وقد ذكر سيبويه هذا في مواضع متعددة من كتابه^(١). بيد أنه نقل عن شيخه الخليل أنه قبح في مرة نعت النكرة بالمعرفة، وأجازها في أخرى، إذ نقل عنه أنه قال: ((استقبح أن أقول (هذه مائة ضرب الأمير)، فأجعل (الضرب) صفة فيكون نكرة وصفت بمعرفة))^(٢) فالخليل ههنا يستقبح نعت النكرة بالمعرفة، إلا أنه عاد فأجازه . قال سيبويه: ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنه يجوز أن يقول الرجل: (هذا رجل أخو زيد) إذا أردت أن تشبهه بـ(أخي زيد)))^(٣).

ولم يرتض سيبويه قول شيخه هذا وذكر أنه ((قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: (هذا قصير الطويل) تريد: (مثل الطويل) فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالا للنكرة إلا في الشعر، وهو في الصفة أفصح ؛ لأنك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامعه في الحال، كما فارقه في الصفة))^(٤)، وقد ذكر الشنتمري أن سيبويه استضعف ما زعمه الخليل^(٥). ولنا على ما تقدّم ذكره عدة تعقيبات :

١- في النصوص السابقة للخليل وسيبويه وكذلك نصّ الأعلام يظهر بوضوح عدم استقرار المصطلح الذي يعبر بدقة عن الحالة فالخليل يقبح، ويجوز، وسيبويه يضعف، ويقبح، ويمنع، في حين يجمع الأعلام هذه المصطلحات الثلاثة لسيبويه بتعبير الضعيف، ولا شك أن لكل من هذه المصطلحات دلالاته الخاصة التي تميزه من غيره .

٢- الذي يفهم من كلام الخليل الذي نقله عنه تلميذه الأمين سيبويه أنه يجوز هذه الحالة لكن على قبح، وبهذا يكون قد خالف، أو خالفه أغلب النحاة الذين أتوا بعده.

(١) ينظر: الكتاب: ٦/٢، ٧، ١١٢-١١٣، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢١.

(٢) الكتاب: ١٢٠/٢-١٢١.

(٣) و (٤) المصدر نفسه: ٣٦١/١، وينظر: المؤاخذات النحوية: ٤٧.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٢/١.

٣- إن التعبيرات وإن تعددت لدى سيبويه في الحكم على هذه المسألة إلا إنها يفهم منها أنه يمنع نعت النكرة بالمعرفة، إذ تكرر في النص قوله: لا يجوز، ولم يجز، كما أنه قصر جوازه على موضع الاضطرار، فضلا عن إشارته إلى المنع في مواطن أخرى من كتابه كما تقدم. وقد حكم أغلب النحاة على هذه المسألة بالمنع^(٦).

وعلى سيبويه المنع بقوله: (لأنك تنقض ما تكلمت به)، وقد فسر الشنتمري ما ذكره سيبويه بقوله: ((يريد أن الصفة والموصوف كشيء واحد، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة))^(٧). وقيل: إن ((العلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لما بينهما من المخالفة؛ لأن النكرة تدل على الشياخ والعموم، فهي كالجمع، والمعرفة تدل على الاختصاص، فهي كالواحد، فكما لا يوصف الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة))^(٨).

وقيل ((لا توصف المعرفة بالنكرة؛ لأن الصفة لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض، فبطل أن توصف المعرفة بالنكرة، ولا توصف النكرة بالمعرفة؛ لأن المعرفة أحق بالتقديم، ولا يجوز... أن تكون تابعة للنكرة))^(٩).

هذا رأي سيبويه إذن فهو يمنع نعت النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة. أما الأخفش فقد عزى إليه كل من أبي حيان، والسيوطي، والأشموني، والصبان^(١٠). من القدماء،

(٦) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٩٨/٣، والمقتضب: ٣٠٤/٤، والأصول: ٣٣/٢، وشرح القوائد السبع الجاهليات: ٨٣، والجمل في النحو: ١٣، ١٤، ١٥، واللمع في العربية: ٨٢-٨٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٥٤/١، والتبصرة والتذكرة: ١٦٩/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٤١٧/٢، وأسرار العربية: ٢٦٠-٢٦١، وشرح المفصل: ١٤١/٣، وشرح أبي عقيل: ١٩٢/٢.

(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٢/١.

(٨) شرح المقدمة المحسبة: ٤١٧/٢، وينظر: أسرار العربية: ٢٦٠-٢٦١.

(٩) التبصرة والتذكرة: ١٦٩/١.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٠/٢، وهمع الهوامع: ١١٦/٢-١١٧، وحاشية الصبان: ٦٠/٣، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٢٦.

والأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور عدنان محمد سلمان من المعاصرين^(١١) أنه يخالف سيبويه في هذه المسألة فيجيز وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت بالوصف، وذكروا أنه جعل منه قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ أَسْتَحِقُّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيْنَ ﴾^(١٢) وما نسبه نحائنا وباحثونا الأفاضل إلى الأخفش أمر بعيد عن الصحة، فقد تحققت من الأمر في كتابه (معاني القرآن) فوجدته يقول تعقيباً على الآية السابقة: ((.... وقال بعضهم: (الأوليان)، وبها نقراً؛ لأنه حين قال: (يقومان مقامهما من الذي أستحق عليهم) كأنه قد حدّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال: (الأوليان)، فأجرى المعرفة عليهما بدلا ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير. قال الراجز:

علي يوم تملك الأمور صوم شهور وجبت نذورا

وبدنا مقلدا منحورا

فجعله على (أوجب)؛ لأنه في معنى: قد أوجب ((^(١٣)). فالأخفش لا يذكر النعت البتة، وإنما يجعل (الأوليان) بدلا من قوله: (فأخران). ولعل ما يؤكد قولنا هذا ما ذكره الطبري في هذه الآية إذ قال: ((وأختلف أهل العربية في الرفع لقوله (الأوليان) إذ قرئ كذلك، فقال بعض نحويي البصرة (يعني الأخفش) : يزعم أنه رفع ذلك بدلا من (أخران) في قوله (فأخران يقومان مقامهما)، وقال: إنما جاز أن يبدل (الأوليان) وهو معرفة من النكرة؛ لأنه حين قال: (يقومان مقامهما من الذين أستحق عليهم) كان كأنه قد حدّهما حتى صار كالمعرفة في المعنى، فقال: (الأوليان) فأجرى المعرفة بدلا ((^(١٤). ومن ثم أورد الشعر الذي أستشهد به الأخفش ، وفضلا عما تقدم فإن الأخفش ذكر كلاما يؤكد منعه إذ قال: ((إذا قلت: (جاء عبد الله

^(١١) ينظر: أحياء النحو: ١٢٢، والتوابع في كتاب سيبويه: ٢٢٦.

^(١٢) المائدة: ١٠٧.

^(١٣) معاني القرآن: ١/٢٦٦.

^(١٤) جامع البيان: ٧/١١٩.

راكبا) فقد شغلت الفعل بـ (عبد الله)، وليس (راكب) من صفته ؛ لأن هذا نكرة وهذا معرفة، وإنما جئت به لتجعله اسما للحال التي جاء فيها ((^(١٥)) فهو يمنع أن يكون (راكبا) صفة لأنه نكرة و(عبد الله) معرفة.

فالأخفش يمنع نعت النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة ، متابعا سيبويه في ذلك ومن ثم فلا خلاف بينهما في هذه المسألة (والله أعلم) .

ومما تجدر الإشارة إليه ههنا أنّ النحاة بناء على ما تقدم من منع وصف النكرة بالمعرفة فقد منعوا وصف المعارف بالجمل؛ لأنّ الجمل نكرات، ولا توصف النكرة بالمعرفة كما تقدم ، فلا يجوز (مررت بزيد أبوه كريم) إذا أردت نعت (زيد)^(١٦)، فإذا أردت النعت أدخلت (الذي) فنقول: (مررت بزيد الذي أبوه قائم) فتكون قد توصلت إلى وصف المعارف بالجمل بدخول واسطة^(١٧).

^(١٥) معاني القرآن: ٢٠٩/١.

^(١٦) ينظر: الأصول: ٣١/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٤١٦/٢، وشرح المفصل: ١٤١/٣، وشرح ابن عقيل: ١٩٥/٢.

^(١٧) ينظر: الأصول: ٣١/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٤١٦/٢.

المسألة الثانية : عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور :

منع النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر. قال سيبويه : ((ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمير المجرور.... لا يجوز أن تقول: (هذا لك وأخيك))^(١٨) فهو يحكم بالمنع صراحة في حين حكم على المسألة ذاتها بالقبح في موطن آخر^(١٩)، وقصر الجواز على الشعر وجعل منه قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فأذهب فما بك والأيام من عجب

إلا أن قبحه ينبغي أن يحمل على المنع لتصريحه به في النص المذكور بدءاً، ولعل ما يؤكد هذا ما ذكره الشنتمري من أن سيبويه ((بين أن عطف الظاهر المجرور على المضمير المجرور غير جائز))^(٢٠).

وقد ذكر السيرافي أن أبا عثمان المازني أحتج لسيبويه وذكر أنه لما كان المضمير المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض، كقولك: (مررت بزيد وبك) كذلك تقول: (مررت بك وبزيد)، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه، وذكر أن المبرد شايعه في هذا^(٢١).

^(١٨) الكتاب: ٢٤٨/١.

^(١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨١/٢-٣٨٢.

^(٢٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٨/١.

^(٢١) ينظر: الكتاب: ٣٨١/٢ (الهامش) وما نسبه إلى المبرد أمر صائب، ينظر: الكامل: ٣٩/٣.

وفضلا عن المازني والمبرد والسيرافي، فقد منع العطف جمع غفير من النحاة^(٢٢). إلا
أبن مالك^(٢٣)، وأبا حيان^(٢٤)، فقد جوزا عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير
إعادة حرف الجر.

هذا رأي سيبويه في المسألة، أما الأخفش فقد عزي إليه أنه يخالف سيبويه فيها
ويجيز عطف الظاهر الى المضمرة المجرور. وممن عزي إليه ذلك: أبن مالك،
والرضي الأستريادي، وأبي حيان، وأبن هشام، والسيوطي، والأشموني^(٢٥)، والدكتور
عدنان محمد سلمان، والدكتور صاحب أبو جناح، وعفيف دمشقية، وخديجة المفتي،
والدكتور زهير عبد المحسن سلطان^(٢٦).

وعند الرجوع الى كتاب معاني القرآن للأخفش وجدنا خلاف ما نسبه نحائنا وباحثونا
الأفاضل إليه من أنه يجيز عطف الظاهر على المضمرة المجرور؛ إذ قال تعقيبا
على قول الله تعالى: ﴿ اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾^(٢٧) ((قال الله تعالى:

(٢٢) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٥٢/١-٢٥٣، ومعاني القرآن (الأخفش): ٢٢٤/١، وجامع
البيان: ٢٢٦/٤، والأصول: ١٤٣/١، ٧٩/٢، ١١٩، والجمل في النحو: ١٨، والمسائل المشكلة
(البغداديات): ٥٦١، واللمع في العربية: ٩٧، والخصائص: ٢٨٦/١، والتبصرة والتذكرة: ١٤٠/١-
١٤١، وشرح المقدمة المحسبة: ٤٣١/٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٦٠٢/٢، ومنثور
الفوائد: ٤٦، والمفصل: ١٧/٢، وشرح المفصل: ٥٠/٢، ٧٨، وشرح الجمل: ٢٤٣/١، ٢٤٤،
والفوائد الضيائية: ٤٨-٤٩، والأشباه والنظائر: ٢٣٢/٢.

(٢٣) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٧، وشرح ابن عقيل: ٢٣٩/٢.

(٢٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٥٨/٢.

(٢٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٨، وشرح الكافية: ٣٢٠/١، وارتشاف الضرب: ٦٥٨/٢، وأوضح
المسالك: ٣٩٢/٣، والأشباه والنظائر: ٢٣٢/٢، وحاشية الصبان: ١١٤/٣.

(٢٦) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٢٥١، وشرح الجمل: ٢٤٣/١ (الهامش) ونسبه أيضا إلى
قطرب و الشلوين، وخطى مثعثة على طريق تجديد النحو العربي: ١٨٠، ونحو القراء الكوفيين:
١٠٣، والنكت في تفسير الكتاب: ٦٦٨/١، (الهامش)، ونسبه إلى قطرب أيضا.

(٢٧) النساء: ١.

(والأرحام) منصوبة. أي اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: (والأرحام) جر* ، والأول أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمرة المجرور ((^{٢٨})).

فهو يرجح قراءة النصب؛ لأنه يمتنع عنده عطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرور.

ومما يؤكد ذلك قوله في موضع آخر تعقيباً على قوله تعالى (إنا منجوك وأهلك إلا امرأتك) : ((فالنصب الوجه ؛ لأنك لا تجري الظاهر على المضمرة ، والكاف في موضع جرّ لذهاب النون)) (^{٢٩}) .

* وهي قراءة حمزة. وينظر: السبعة في القراءات: ٢٦٦.

(^{٢٨}) معاني القرآن: ١/ ٢٢٤ .

(^{٢٩}) المصدر نفسه : ١ / ٦٦ .

المسألة الثالثة : عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل :

من المسائل التي اختلف فيها النحاة عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل، فسيبويه يقبح هذا العطف إذ يقول: ((وأما ما يقبح أن يشركه المظهر، فهو المضمرة في الفعل المرفوع، وذلك قولك: (فعلت وعبد الله)... فإن نعتة حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: (ذهبت أنت وزيد)، وقال الله عز وجل: ﴿ اذهب أنت وربك ﴾^(٣٠)، و﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾^(٣١)... وقال عز وجل: ﴿ لو شاء الله ما أشركنا ولا ءاباؤنا ﴾^(٣٢) حسن لمكان (لا)، وقد يجوز في الشعر. قال الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كرمال الملا تعسفن رملا^(٣٣)

فالعطف عنده قبيح حتى يؤكد الضمير، أو يفصل بفاصل ك-(لا) إلا أنه جائز في الشعر وعلى قلة. وحكم سيبويه بالقبح ليس فيه ما يوحى بمنع أو جواز، ولعل ما يؤكد هذا ما ذكره الشنتمري من أن سيبويه ((استقبح العطف على المضمرة المرفوعة حتى يؤكد))^(٣٤).

وقد وافقه الصيمري^(٣٥)، والرضي الاستربادي^(٣٦)، وذهب ابن مالك إلى أنه ضعيف^(٣٧).

(٣٠) المائدة: ٢٤.

(٣١) البقرة: ٣٥.

(٣٢) الأنعام: ١٤٨.

(٣٣) الكتاب: ٣٧٨ - ٣٧٩، وينظر: ١ / ٢٧٨.

(٣٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١ / ٦٦٧.

(٣٥) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١ / ١٣٩.

(٣٦) ينظر شرح الكافية: ١ / ١٩٦.

(٣٧) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٧.

في حين وقف كل من ابن السراج^(٣٨)، وابن جني^(٣٩)، وابن يعيش^(٤٠). من هذه المسألة موقفين. فمرة يقبحون ومرة يمتنعون، الأمر الذي يفهم منه أن تقبيحهم ينبغي أن يحمل محمل المنع.

أما الأخفش فقد عزي إليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان أنه يجيز هذه المسألة^(٤١)؛ مخالفاً سيبويه . وعند رجوعنا الى كتابه معاني القرآن وجدناه يحكم على المسألة بالقبح إذ قال معقبا على قوله عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٤٢): ((وقال بعضهم: (وشركاؤكم)^(٤٣)، والنصب أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوع، إلا أنه قد حسن في هذا للفصل بينهما كما قال: ﴿أَعِزَّا كُنَّا تَرِيَّا وَعَابَاؤُنَا﴾^(٤٤). فحسن؛ لأنه فصل بينهما بقوله (ترابا) ((^(٤٥).

فالأخفش هنا يقبح العطف من غير ما فاصل فإن كان هناك فاصل حسن عنده العطف، وبهذا يغدو وهما ما ذكره الدكتور زهير عبد المحسن سلطان من أن الأخفش يجيز عطف الظاهر على المضمرة المرفوع المتصل ، ومن ثم فلا خلاف بينه وبين سيبويه في هذه المسألة (والله أعلم) .

^(٣٨) ينظر: الأصول: ٧٩ / ٢، ذكر مصطلح (لا يجوز)، وفي المصدر نفسه: ١١٩ / ٢، ذكر أنه (لا يحسن)، وينظر: الموجز في النحو: ٧٥.

^(٣٩) ينظر: اللع في العربية: ٩٦.

^(٤٠) ينظر: شرح المفصل: ٧٦/٣، ذكر انه (لم يجز)، وفي ٦٧ / ٨، وذكر أنه (ضعيف قبيح).

^(٤١) المؤاخذات النحوية: ٢٣٨.

^(٤٢) يونس: ٧١.

^(٤٣) وهي قراءة يعقوب. ينظر: المستنير في القراءات العشر: ٣٧٦.

^(٤٤) النمل: ٦٧.

^(٤٥) معاني القرآن: ٣٤٦ / ٢، وممن منع أيضا ابن عصفور في (شرح الجمل: ١ / ٢٤١)، ود. عدنان محمد سلمان في (التوابع في كتاب سيبويه: ٢٥٠) و د. محمود سليمان ياقوت في (التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب: ١٣٨).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الأفاق العربية ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تح : مصطفى احمد النمّاس ، ط ١ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تح : د. فخر صالح قدارة ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، (ت٩١١هـ) تح : د. عبد العال سالم مكرم ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- إعراب القرآن المنسوب خطأ الى الزجاج ، وهو لعلي بن الحسين الباقر (ت٥٤٣هـ) تح: إبراهيم الأبياري، دار التفسير ، ط ٣ ، قم - إيران ، ١٤١٦هـ.
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الندوة، لبنان: ١٩٨٠م.
- التبصرة والتذكرة ، لعبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع) ، تح : فتحي احمد مصطفى علي الدين ، ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسبويه- دراسة لغوية- الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية ، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- التوابع في كتاب سبويه ، د. عدنان محمد سلمان ، مطابع دار الحكمة ، العراق ، ١٩٩١م .
- الجمل في النحو : لأبي القاسم الزجاجي ، تح : علي توفيق الحمد ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، عمان ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- الخصائص ، لأبن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تح : د. شوقي ضيف ، ط ٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠م .
- سر صناعة الاعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: الدكتورحسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١٤ ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م .
- شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، ط ٢ ، منشورات جامعة فاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- شرح جمل الزجاجي ، لأبن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر ابن الانباري ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م .
- شرح المفصل لأبن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبى - القاهرة .
- شرح المقدمة المحسبة ، لأبن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) ، تح : خالد عبد الكريم ، ط ١ ، المكتبة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٦م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، ط ٢ ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، ط ١ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون) الدكتور عفيف دمشقية، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٠م.

- الفوائد الضيائية ، لنور الدين الجامي (ت ٨٩٨هـ) ، تح : د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- الكتاب ، لسبويه (ت ١٨٠هـ) ط ١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، ١٣١٦هـ ، وطبعة (المرحوم) عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
- اللمع في العربية، لابي الفتح عثمان بن جني، حققه: فائز فارس، دار الامل، اريد- الاردن، الطبعة الاولى: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ، د. زهير عبد المحسن سلطان ، ط ١ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٤م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي النحوي ، تح : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .
- المستتير في القراءات العشر ، لأبن سوار البغدادي (ت ٤٩٦هـ) ، تحقيق عمار أمين الددو ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩م .
- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تح : د. فائز فارس ، ط ٢ ، الكويت ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م ، وتح : هدى محمود قراعة ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح : نجاتي ، والنجار ، وشلبي ، وناصف ، ط ٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- منثور الفوائد ، لأبي البركات الأنباري ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- المفصل في علم العربية ، لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة .
- المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، ط ١ ، الكويت ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد المفتي، الطبعة الاولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة ، بمصر، ١٣٢٧هـ .